

انه من اهل العداوة وقد ختم له بالشقاوة والصحيح عندنا ان
الولاية انما يتحقق على تقدير الموافات على الطاعة والولي من تولاها
الله بالنصر والمعونة ومن جانب العبدان تتوالى طاعته ولهذا قلنا
ان ظهور الخارق للعادة ليس دلالة قاطعة على الولاية اذ جاز
ان يكون في الباطن من اهل الاستدراج ويختم له بالشقاوة وقد
صار بعض الناس الى جوار ظهور المعجزات على ايدي الكاذبين
ووافق في ذلك بعض ائمتنا فلم يمنع ظهور الخارق على ايدي غير
الاوليا. فنقول للمعجزة هذه الفعل الخارق للعادة مقدور لله تعالى
ولان تعلق القدرة الالهية لا يمكن واذ ان النبي لا يصح وقوع هذا الفعل اذ
صحته الفعل باعتبار قدرة القادر عليه لا باعتبار وجود ذات غير
قادرة عليه وسبق دعواه ايضا غير موثرة في صحته وجود الفعل
فما صح وقوع الخارق منه صح وقوعه من غيره وليس في وقوعه
من غيره ما يجعل بوجه دلالة على صحته دعواه وهذا الخرف الاخير
مشار تراعهم فهم يزعمون ان ظهور الخارق على يد غير النبي جعل
بدلالة المعجزة على يد النبي وربما قالوا ان يفضي الى تعذيبه فانه يقول
في تحديده لا ياتي احد بمثل ما اتى به ولولا ذلك لم يكن للمعجزة به
اختصاص وهذا الكلام غير متجه في ظهور كرامة من غير
اختيار ودعوى وذهب جماعة من الاصحاب الى ان ذلك به تمييز
المعجزة عن الكرامات ودلالة المعجزة كما عرفت مشروطة سابقة
الدعوى والتحدي فلم يكن الدليل على صدق النبي موجودا في الكرامة
فلم يتخلل الدلالة وانما يحصل الاخلال لو وجد الدليل برئته من غير
دلالة وانما يقول النبي لا ياتي احد بمثل ما اتيت به وصورتي معارضة
ومنا قضيتي والولي يظهر ذلك عليه ببركة متابعتها والافتداء
به فهو احق بالدلالة على صدق المتبوع وعاصد القول بصحة
القول

القول فلم يكن فيه ما يجعل بالدلالة وذكر صاحب الكتاب
اختلاف من جوار الكرامات في ثلاثة امور احدها هل
يجوز وقوع الكرامة عن اختيار رام لا الثاني هل يقع على
وفق دعوى الولاية ام لا الثالث ان جوار الكرامات هل يقع
ساير الخوارق ام يختص ذلك بمالم يظهر معجزة للبي والوجهان
الاولان ذكر في التمييز بين المعجزة والكرامة فاما الاول
وهو الاختيار فقد ذهب بعض ائمتنا الى ان الكرامة لا تقع
عن اختيار وقصد من الولي وانما يقع عن غير قصده وارايدته
والمراد بالاختيار والارادة ههنا شهوته وتمنيه فان الفعل الخارق
للعادة اذ لم يكن مقدورا ولا من جنس المقدور فلا يتعلق به
الارادة بمعنى القصد وانما الارادة بمعنى الشهوة تتعلق به
وانما حمل القائلين باعتبار عدم الاختيار لاعتقادهم انه من
خصائص المعجزة وهذا الاعتبار به من الاقوال فان المعجزة تميز
بغير هذه اوصافه وقوع الخارق على وفق دعوى النبوة والدليل
على جوار وقوع الكرامة مع ثبوت الاختيار ما سبق من ان الترخ
لوقوع المقدور وثبوت الافتداء مع اتيار العالم لوقوعه القادر
ولا يتوقف ذلك على اختيار غير القادر ولا على عدم اختياره
وذلك في المسائل كما نقول نحن في افعالنا انها وافعة بفعل الله تعالى
ونفع تارة مع اختيارنا وتارة مع ذهولنا وغفلتنا وسيتميل
ثبوت الاختيار مع الذهول وبهذه المسلك ترد على من قال انه
لا يصح ثبوت الكرامة مع الدعوى وهو الامر الثاني فان
القادر على فعلها يدون الدعوى قادر على فعلها مع الدعوى
قال القاضي ليس في القول ما يمنع من الكرامة على وفق
الدعوى غير اننا اذا نظرنا الى ما وقع من عادة الصالحين